الباب الثانى

ضعف المنظمة وإلغاؤها

أسباب ضعف تأثير منظمة الوحدة الأفريقية:

تضافرت الظروف الدولية والإقليمية والوطنية وميثاق المنظمة بصورة منفردة وتفاعلية على إضعاف قدرة منظمة الوحدة الأفريقية على تحقيق أهدافها وتفعيل مؤسساتها ويمكن إرجاع ضعف الإنجاز على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية للأسباب التالية:

أولاً:انقسام أفريقيا أيديولوجيا الأمر الذي يرجع إلى ظروف الحرب الباردة التي دفعت القارة إلى التفتت في تكتلات إقليمية مثل عضوية دول شمال أفريقيا في جامعة الدول العربية ودول المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء والمجتمع الاقتصادي سلدول غرب أفريقيا ايكواس جماعة التنمية للجنوب الأفريقي سادك والاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى ايكاس والسوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي كوميسا وقبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية عرفت أفريقيا ثلاث مجموعات: البرازافيل والدار

البيضاء ومنروفيا وأدى ذلك التعدد غير الرشيد أو المنضبط للوحدة الأفريقية إلى تفتت الصف الأفريقي لتباين المصالح الاقتصادية والسياسية وتنافسها وصعوبة التنسيق بين الشبكة المتشعبة لمصالحها وأنشطتها بالإضافة إلى أنه كلما ازداد عدد المنظمات التي تشترك فيها دوله معينة كلما قلت درجة التزامها تجاه تلك المنظمات وهو ما حدث في قارة أفريقيا وتفادته الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومن المنظور السياسي /الاقتصادي للتنمية انقسمت أفريقيا إلى فريقين: الأول يرى أن البيئة الديمقراطية تؤدى إلى السلام وبالتالي إلى التنمية في جميع المجالات والثاني يؤكد على أن السلام الاجتماعي الذي تحققه النظم الشمولية المركزية يؤدى بالضرورة إلى التنمية السياسية الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية وحتى دول عدم الانحياز لم تكن بمعزل عن تبنى سياسات أو مواقف يمكن تصنيفها كتأييد لهذا الطرف أو ذاك وقد أدى هذا الانقسام الأيديولوجي إلى التباين الكبير بين النظم الاقتصادية مما جعل الوحدة والتنسيق بينها عملية محفوفة بالمصاعب .

وقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية ممثلة في الجماعة الاقتصادية الأفريقية بتوقيع بروتوكول في فبراير 1998 مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية لتفعيل التعاون والتنسيق بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية على المستوى الأفقي من جانب وكذلك التنسيق الرأسي بين هذه

الجماعات والجماعة الاقتصادية من جانب آخر ولكن لم يكتب لها النجاح في تنفيذ بنود البروتوكول ويعتبر التنسيق بين تلك الكيانات الاقتصادية والسياسية وتحويل التجارة المحتملة إلى تجارة فعلية هي أحد أهم التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي ومن المقترحات التي طرحت في هذا الإطار ترشيد التجمعات الاقتصادية القائمة بتقليص عددها عن طريق دمج وإعادة هيكلة تلك التجمعات وظيفياً لزيادة قدرتها على التنسيق أفقياً وتفادى التنافس فيما بينها.

ثانياً:عدم الاهتمام بالمشاركة الشعبية في مؤسسات المنظمة أو أنشطتها مما أدى إلى جعلها منبراً سياسياً للزعماء الأفارقة يتم فيه التشاور وميداناً لإطلاق التصريحات السياسية الرنانة وأدى الانفصال بين الأنظمة الحاكمة والشعوب الأفريقية إلى عدم وجود الدعم الشعبي الضروري لضمان استمرار هذا الكيان الإقليمي بالإضافة إلى ما سبق لا يمكن إغفال الدور السلبي الذي يلعبه ضعف الوعي السياسي للشعوب الأفريقية ويجدر الإشارة في هذا السياق إلى التفرقة بين أصوات الوحدة الأفريقية التي نادى بها زعماء أفريقيا وبين الأصوات التي نادت بالوحدة الأوروبية التي صدرت أساساً من الشعوب الأوروبية التي تتمتع بوعي سياسي أكبر من الذي تتمتع به الشعوب الأفريقية .

ثالثاً:يرى بعض المحللين أن تجربة الوحدة ركزت بشكل مغال على الجانب السياسي ولم تعكس القدر المناسب من التدرج في تطبيق الوحدة الاقتصادية لوجود فروق جوهرية بين دول القارة في المساحة والعوامل الديموجرافية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ومن المتعارف علية أن التنسيق والموائمة بأسلوب متدرج بين سياسات الدول الأعضاء يجب أن يسبق تفعيل الوحدة السياسية بين تلك الدول وهو ما لم يحدث في حالة الاتحاد الأفريقي.

رابعاً: ركزت المنظمة في العقود الأولى من إنشائها على مساندة حركات التحررللدول الأفريقية ومن أهم إنجازاتها إنشاء لجنة تحرير أفريقيا بتنزانيا التي أوكل إليها تنسيق المساعدات المادية والعسكرية لحركات التحرر ونتيجة لما سبق تم إهمال أحد أهم أهداف المنظمة ألا وهى التكامل والتنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء مما أدى إلي تدنى التجارة البينية بين الدول الأعضاء إلى 5% من إجمالي حجم التجارة في أفريقيا .

خامساً:أثر الانشقاق العربي والانشقاق الأفريقي سلباً على مسيرة التعاون العربي الأفريقي وأدت اتفاقيات كامب ديفيد إلى انشقاق عربي انتقل إلى منظمة الوحدة الأفريقية التي لم تستجب إلى محاولات دول

شمال أفريقيا لتعليق عضوية مصر في المنظمة أما الانشقاق الأفريقي فيرجع إلى عام 1982 حيث فجر انضمام الجمهورية الصحراوية إلى المنظمة انقسام دول القارة بين مؤيد ومعارض .

سادسا: عانت دول أفريقيا في العقد الأخير من القرن العشرين من تداعيات القطب الواحد حيث تراجعت مكانتها التي كانت تتمتع بها إبان الحرب الباردة في الساحة السياسية الدولية ونتج عن ذلك تراجع الاهتمام الدولي بها وانخفض حجم المساعدات الدولية لها والاستثمارات المباشرة في حين تدفقت المساعدات الدولية على دول الكتلة الشرقية سابقاً التي أصبحت نجوماً على الساحة الدولية وانعكس هذا الوضع بصورة سلبية على فعالية المنظمة لعدم قدرة آلياتها ومنظماتها السياسية التي اتسمت بالجمود على التعامل بحرفية وفعالية مع تلك المتغيرات الدولية والتفاعل معها .

سابعاً: عجز المنظمة عن معالجة الصراعات البينية والسيطرة الأمنية مما أدى إلى كوارث إنسانية مثل الحروب الأهلية والتطهير العرقي والنزوح الجماعي وانهيار النظم السياسية في دول مثل الصومال أدت تلك الكوارث في عام واحد وهو 1998 إلى وفاة ما يقرب من 65 مليون

نسمة ونزوح داخلي بلغ 19 مليون نسمة بينما بلغ النزوح الخارجي 68 مليون نسمة .

ثامناً: أدت التدخلات السياسية والعسكرية والاستغلال الاقتصادي من قبل دول الاحتلال السابقة والشركات المتعددة الجنسيات إلى إضعاف دور المنظمة على الساحة الأفريقية فعلى سبيل المثال يفوق الدور الفرنسي في ساحل العاج والبلجيكي في الكونغو الديمقراطية بمراحل الدور الذي كانت تلعبه المنظمة من حيث دورها السياسي أو القدرة العسكرية على احتواء الصراعات والحروب الأهلية وكان من نتائج ذلك تهميش القارة واستغلالها من قبل قوى وأطراف أجنبية .

تاسعاً:عدم اهتمام منظمة الوحدة الأفريقية بتطبيق المدخل المؤسسي الذي يرتكز على المفاهيم التالية:

أ- اتساق العوامل الداخلية من استراتيجيات للأمن والسلام ومراعاة حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ الديمقراطية للكيان السياسي الوطني مع قوى العولمة.

ب- أهمية دور العوامل السياسية وبناء المجتمع المدني والاستقرار الوطني لنجاح التكتلات الإقليمية.

ج- التوجه الإقليمي هو بوصفه جزءاً من متطلبات النظام العالمي الجديد.

ويجب ألا نغفل في هذا السياق بعض النجاح الذي حققته منظمة الوحدة الأفريقية في مجالات مساعدة حركات التحرر الوطني ومحاربة نظام التفرقة العنصرية وقامت بدور محوري في تحرير عدد من الدول الأفريقية وقيادة الضغط السياسي ضد نظام التفرقة العنصرية على مستوى القارة حتى قبل إنشاء المنظمة في جنوب القارة فى روديسيا وأنجولا وناميبيا وجنوب أفريقيا وشرقها فى الصومال وكينيا والسودان وشمالها فى ليبيا وتونس والمغرب والجزائر ومغربها فى الكاميرون بالإضافة إلى ما سبق لعبت المنظمة دوراً فاعلاً في فض منازعات الحدود الأفريقية في إطار منظمة الوحدة في أربعة نزاعات حدودية: النزاع الجزائري المغربي والصومالي الأثيوبي التشادي الليبي والسنغالي الموريتاني وأخيرا ساهمت في إخماد حركات الانفصال التالية: إقليم كاتنجا عن الكونغو وإقليم بيافرا عن نيجيريا ومشكلة الصحراء المغربية والحرب الأهلية الصومالية وتميزت مرحلة العولمة بتبلور ظاهرة الانفتاح غير المقيد ونمو القوى الإقليمية وقد مثلت التجارب الناجحة للمنظمات الإقليمية أمثلة تحتذي للقارة السمراء دفعت قادتها دفعاً إلى الإجماع على أن المستقبل للاتحاد مما أدى إلى التغلب على الشكوك التي كانت تنتابهم في جدوى عملية الاتحاد .

ويعتبر بعض الكتاب أن لفظ العولمة مجرد مصطلح جديد لظواهر قديمة تبلورت في القرنين الماضيين وهى الاحتلال والإمبريالية والثورة الصناعية وأن اللاعبين الرئيسين في العولمة الجديدة هم منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ضمن مخطط يعتبر مرحلة جديدة للتوسع الرأسمالي لكي يزيد الغنى غنى والفقير فقراً لذا تبلورت رغبة القارة في الحصول على معاملة وحصة عادلة في الساحة العالمية وعدم تهميش القارة وكان التحدي الأكبر في بدايات هذه المرحلة هو تباين الهويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في القارة مما يستلزم معه إعادة صياغتها في هوية واحدة هي الهوية الأفريقية توطئة لتكاملها في الإطار العالمي وحاولت أفريقيا الاحتذاء بالنموذج الأوروبي الناجح في الاتحاد رغم تباين المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الحالتين وقد قدم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية تقريراً إلى المؤتمر الوزاري الرابع والسبعين في لوساكا في يوليو من عام 2001 كجزء من ترتيبات إنشاء الاتحاد الأفريقي وأورد التقرير أن الهدف من إحلال الاتحاد محل المنظمة هو تأسيس مؤسسة ذات حيوية وإبداع تستطيع أن تستجيب لاثنين من تحديات الساعة وهما العولمة والعرقية بدخول أفريقيا مرحلة جديدة بمنظمة جديدة أكثر شمولاً وأشد تصميماً على مواجهة التحديات

ومواكبة الآمال والطموحات ومن المظاهر الإيجابية التي يمكن رصدها في المرحلة المعاصرة التي تمر بها القارة:

1- إدراك القادة والشعوب أن المخرج الوحيد للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي هو التضامن والاتحاد.

2- استفادة مؤسسي الاتحاد الأفريقي من التجارب الإقليمية الوحدوية الأخرى بدون حساسيات أو نظرة دونية للذات .

3- الدور المتنامي لشعوب أفريقيا في المشاركة في صنع القرارات السياسية كاستجابة للمد الديمقراطي في الساحة الدولية وإن كان معدل هذا المد أبطأ في أفريقيا عنه في باقي مناطق العالم الأخرى بالإضافة إلى أن الاعتراف الدولي بأن النموذج الغربي للديمقراطية الذي يعتمد على التعدد السياسي ونظم التمثيل والانتخابات قد لا يتناسب مع الواقع الاجتماعي والسياسي الأفريقي وهو ما تم الاتفاق علية في القمة الأفريقية الأمريكية في مايو 1998 التي خلصت إلى أنه ليس هناك طريق واحد للديمقراطية ويمكن إقامتها حتى بدون أحزاب سياسية ومن معالم النموذج الديمقراطي المهجن المناسب لأفريقيا: إقامة دولة قوية تسيطر على المجموعات القبلية والعرقية لوضع وتنفيذ البرامج الوطنية للتنمية ودعم سلطات ومؤسسات المجتمع المدني غير العرقية أو القبلية وقبول وجود حاكم قوى ولكن يتسم بسياسة قومية منتم إلى أحد أعراق

المجتمع والعمل على إعادة توزيع الموارد الاقتصادية والسياسية وتشجيع الممارسات والمؤسسات الديمقراطية التقليدية مثل مجالس الحكماء .

4- غلبة البعد المؤسسي وتفعيل الاتفاقيات البينية كنتيجة مباشرة لوجود قانون مؤسس للاتحاد والالتزام المنضبط في معظم الأحوال من جانب الدول الأعضاء وأخيراً اختيار شخصية ديناميكية وذات وزن سياسي كبير لقيادة الاتحاد وهو ألفا عمر كونارى الرئيس السابق لمالي .

5- القناعة الدولية على مستوى المنظمات الدولية والكيانات السياسية الوطنية بمساندة الاتحاد الأفريقي سياسياً واقتصادياً وتجلى ذلك في المساعدات الاقتصادية والعسكرية والدور السياسي الذي تعززه منظمات مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مثل الولايات المتحدة .

التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى:

مع نهاية قمة منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية الأفريقية، ينبغي الاعتراف بأن المنظمة قد أدت الغرض منها، وكان لزاماً فتح الطريق أمام تنظيم هيكلي، يتميز بالشمول والمرونة، ويضم آليات قارية، تكون أكثر استجابة للتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين وتوفر إطاراً شاملاً لعرض رؤية فاعلة، للنهضة الأفريقية.

أولاً: التحول من المنظمة إلى الاتحاد الأفريقي:

تكمن الفرصة الكبرى، أمام النهضة الأفريقية، بصفة عامة في أن الاتحاد الأفريقي، سيبني على النجاح، الذي حققته منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، التي أضحت، منذ نشأتها، نقطة ارتكاز اقتصادية وسياسية، في أفريقيا فقد كانت مؤسسة أفريقية فريدة، أنشأتها الدول الأفريقية، اختياراً،لا إجباراً، لتكون وسيلة، تخدم المصالح الأفريقية الشاملة وقد جسدت المنظمة طموحات الشعوب الأفريقية، وقرارات زعماء القارة الجماعية ومن الواضح، أن منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، كانت أداة إيجابية، ليس لتعزيز الوحدة والتعاون الأفريقييْن فحسب، بل لتحديد الأولويات المستجدة في القارة كما كانت نقطة اهتمام طبيعية، للسياسات الخارجية لدولها الأعضاء ومتابعتها؛ وكذلك، لسياسات الدول غير الأفريقية .

إضافة إلى ذلك، كانت منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، منبراً، أمكن من خلاله، تبنِّي مواقف أفريقية جماعية وموحدة تجاه القضايا، التي تؤثر في الشعوب الأفريقية فقد كانت المنظمة ساحة، لوضع سياسات أفريقية مشتركة، قد يتفق الأعضاء أو يختلفون في شأنها كما كانت مظلة، تُحل، في ظلها، التوترات، التي تشوب العلاقات،

بين دول القارة إضافة إلى ذلك، أبرزت منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، ربما بشكل أكثر جلاءً من أي منطقة أخرى من العالم، المشكلات، التي خلَّفتها قضايا الاستعمار، والعنصرية، ونقص التنمية، والديون ومن أمثلة وحدة المنظمة التماسك،الذي تعاملت به مع قضية لوكيربي وإلى حد كبير، نجحت منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، في تلبية الحاجة النفسية، إلى التعاضد بين دولها الأعضاء ومع أن الشخصية الأفريقية، ربما لم توجد بعد، إلا أن الأفرقة، أضحت أمراً معترفاً به، على المستوى العام وهنا، ربما يكمن أهم إسهامات المنظمة فضلاً عن ذلك، أدرك دور المنظمة كسلطة معنوية، حتى في الأوقات، التي لم تُعر فيها انتباهاً، ولم تلق احتراماً وأصبح بقاء منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، قضية عاطفية، بالنسبة إلى عدد كبير من الأفارقة؛ وذلك يرجع، إلى حدٍّ كبير، إلى قيمتها الرمزية، بصفتها تجسيداً، وحقيقة ملموسة، للشخصية الأفريقية الجماعية، على الساحة العالمية .

وفضلاً عن منجزاتها العامة، كانت منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وسيلة نجحت جنوب أفريقيا، من خلال عضويتها فيها، في التفاوض في شأن الميثاق الخاص بحظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتخزينها ونقلها؛ وتدميرها وهو الميثاق، الذي

وقعته 38 دولة أفريقية وبعد مبادرة جنوب أفريقيا، ونجاح ميثاق الألغام الأرضية، قررت منظمة الوحدة الأفريقية، صياغة سياسة شاملة، بشأن التجارة غير المشروعة في الأسلحة الخفيفة وتمكنت جنوب أفريقيا من الحصول على قرار في هذا الشأن، تبنته قمة الجزائر، عام 1999 .

الاعتراف الرسمي بدخول قانون التأسيس للاتحاد الأفريقي حيز التنفيذ ولم يحسم التاريخ الفعلي لقيام الاتحاد الأفريقي؛ إذ أن هناك أربعة احتمالات ، لا بد أن تؤخذ في الحسبان:

أ- تاريخ القمة الاستثنائية الرابعة، في سرت؛ أي 9 سبتمبر 1999، حين اتخذ قرار قيام الاتحاد الأفريقي .

ب -تاريخ تبني الميثاق، في قمة لومي أي 11 يوليه 2000 .

ج تاريخ عقد الجلسة الاستثنائية الخامسة لمجلس رؤساء الدول والحكومات، في سرت، الذي أعلن قيام الاتحاد أي 2 مارس 2001 .

د - تاريخ دخول قانون التأسيس حيز التنفيذ، في قمة لوساكا أي 26 مايو 2001 وفي هذا الصدد، توجد سابقتان: الأولى، تبني ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، لتاريخ 25 مايو 1963؛ وهو اليوم، الذي يُحتفل فيه بميلاد منظمة الوحدة الأفريقية؛ على الرغم من أن الميثاق، لم يدخل حيز

التنفيذ، إلا في 13 سبتمبر عام 1963والثانية، هي تاريخ إنشاء منظمة الأمم المتحدة، الذي يعود إلى 24 أكتوبر 1945؛ وهو اليوم، الذي دخل فيه ميثاق المنظمة حيز التنفيذ، وليس 26 يونيه 1945، اليوم، الذي تُبني فيه الميثاق .

وقد أوصي، لأغراض قانونية، أن يكون تاريخ دخول قانون التأسيس للاتحاد الأفريقي حيز التنفيذ أي 26 مايو 2001، هو التاريخ الفعلي لتأسيس الاتحاد الأفريقي .

3- الفترة الانتقالية

على الرغم من أن المادة 33 1 من قانون التأسيس، تشير إلى أن زمن الفترة الانتقالي، هو عام واحد، إلا أنه يمكن تبني نهج، مماثل لنهج مراجعة عمليات مؤسسات جماعة تنمية جنوب أفريقيا sadc، التي تبنت خطة تنفيذ مرحلية، لعملية إعادة الهيكلة فلا بد أن تحقق خطة التنفيذ إطاراً زمنياً، تُتخذ خلاله إجراءات متنوعة، حسب الأسبقية، نحو التحول من منظمة الوحدة الأفريقية، إلى الاتحاد الأفريقي ويُوصى، في هذا الصدد، بالتمييز بين العمليات الثلاث، التي ينبغي إتباعها، أثناء الفترة الانتقالية،وهي: تأسيس الاتحاد الأفريقي - تفكيك منظمة الوحدة

الأفريقية- نقل ملكية أصول منظمة الوحدة الأفريقية والتزاماتها، إلى الاتحاد الأفريقي .

نبذه عن تاريخ الاتحاد الأفريقي

تعود الأسس التاريخية للاتحاد الأفريقي إلى نشأة اتحاد الدول الأفريقي، وهي منظمة صغيرة أسسها كوامي نكروما في ستينات القرن الماضي، كما كانت قد ظهرت العديد من المحاولات الأخرى لتوحيد القارة، فتأسست منظمة الوحدة الأفريقية في 25 مايو،1963، والجماعة الاقتصادية الأفريقية في 1981 وانتقد البعض قائلاً إن مجهود منظمة الوحدة الأفريقية في حماية حقوق وحريات الشعوب الأفريقية من قياداتهم السياسية لم يكن كافياً، ووصفوها بنادي الطغاة.

ولدت فكرة إنشاء الاتحاد الأفريقي في منتصف التسعينات، تحت قيادة زعيم ليبيا السابق معمر القذافي؛ وقد دعا رؤساء الدول الأفريقية بعد إعلان سرت -الذي سمي على اسم مدينة سرت، ليبيا- في 9 سبتمبر، 1999 إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي وقد أعقب ذلك الإعلان العديد من القمم لإنجاز ذلك المشروع، ففي عام 2000 أقيمت قمة في لومي، واعتمد فيها قانون تأسيس الاتحاد واعتمدت الخطة لتنفيذ الاتحاد

الأفريقي في قمة لوساكا في سنة 2001 وفي نفس الوقت، تم تنفيذ مبادرة إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا NEPAD .

أسس الاتحاد الأفريقي في 9 يوليو، 2002 في قمة مدينة ديربان في جنوب أفريقيا، وكان أول رئيس للجمعية العامة للاتحاد الأفريقي هو الجنوب أفريقي ثابو مبيكي أما الدورة الثانية، فقد أقيمت في مابوتو في عام 2003، واستضافت أديس أبابا الدورة الثالثة في 6 يوليو، 2004 اختارت مفوضية الاتحاد الأفريقي علماً جديداً للاتحاد الأفريقي بعد مسابقة قدم فيها 106 تصميماً للعلم، شارك في اختيار التصميم مجموعة من الخبراء من الخمس مناطق جغرافيا الأفريقية يمثل اللون الأخضر، كما في العلم السابق، الأمل الأفريقي، يتوسط العلم خريطة القارة من دون حدود داخلية، تشع منها 53 نجمة ذهبية تمثل عدد أعضاء الاتحاد وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي نشيداً وطنياً باسم، هيا نتحد ونحتفل سوياً.

إنشاء الاتحاد الأفريقي

وتبلورت فكرة إنشاء الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الاستثنائي لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في مدينة سرت بليبيا في سبتمبر 1999وتوجت المرحلة الرابعة بإعلان دخول اتفاق التأسيس حيز التنفيذ في مدينة ديربن في دولة جنوب أفريقيا عام 2002 وهو كيان الاتحاد

الذي يحل محل منظمة الوحدة الأفريقية ومعنى ذلك أن الاتحاد الأفريقي أنشئ لكي يكمل ويطور ولا ينقض ميثاق وسياسات منظمة الوحدة الأفريقية حيث نص إعلان سرت على إنشائه طبقاً لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام نظامه الأساسي الذي تم الاتفاق عليه في أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ومما يؤكد المفهوم السابق أن الاتحاد يرث الكثير من آليات ونصوص منظمة الوحدة الأفريقية.

الفرق بين منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي

يعتبر الاتحاد الأفريقي بشكل عام تطوراً في إطار المفاهيم والمدخل البنائي والوظيفي للمنظمة فيعتبر الاتحاد تطوراً ينقل القارة من مفهوم التكامل الاقتصادي إلى مفهوم الوحدة السياسية ببناء منظمة فوق وطنية ويحتاج هذا التطور النوعي تغييرات جذرية وشكلية في رؤية ورسالة وأهداف ومؤسسات وأنشطة وبرامج عمل منظمة الوحدة الأفريقية وهو ما توضحه مقولة ألفا عمر كونارى السكرتير العام للاتحاد الأفريقي الاتحاد الأفريقي ليس منظمة الوحدة الأفريقية وفيما يلي الاختلافات بين المنظمة والاتحاد الأفريقي :

1- تصنف المنظمة على أنها أداة للتنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء بينما يصنف الاتحاد نظرياً على أنه منظمة فوق وطنية لها مؤسسات

وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية وتمشياً مع كون الاتحاد الأفريقي منظمة فوق وطنية نظرياً على أقل تقدير فإنه أرسي في نظامه التأسيسي مبدأ جديد وهو حق الاتحاد في التدخل لدى الدول الأعضاء في حالات محددة .

2- أدخل الاتحاد الأفريقي في قانونه التأسيسي مبادئ لم ترد في ميثاق المنظمة لتتمشى مع الواقع الدولي المعاصر وتوجهات العولمة مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدانة الإرهاب وحق التدخل في حالات محددة بناء على طلب من الدول الأعضاء لإعادة السلام والأمن بالإضافة إلى أن التركيز على فكرة السيادة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لم يرد له نظير في قانون التأسيس للاتحاد ربما لإعادة تعريف مفهوم السيادة في ظل معطيات العولمة والتنسيق بين مفهومي السيادة الوطنية والسيادة القارية .

3- لم يتضمن قانون التأسيس للاتحاد مبادئ ذكرت في ميثاق المنظمة لتغير المعطيات السياسية في الساحة الأفريقية ومن أمثلة تلك المبادئ تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل وكذلك التفاني المطلق لقضية التحرير التام للأراضي الأفريقية التي لم تستقل بعد .

4-استحدث الاتحاد الأفريقي أجهزة جديدة لتكون قادرة على النهوض برسالته وأهدافه الطموحة ومن المخطط أن يطور أجهزته لاحقاً لتصل إلى 27 جهازاً بمحاكاة الاتحاد الأوروبي بينما اقتصرت أجهزة المنظمة على أربعة فقط .

5- أقر الاتحاد في المواد السابعة والعاشرة من قانونه التأسيسي اتخاذ قرارات مؤتمر الاتحاد والمجلس التنفيذي بالإجماع وهى قاعدة استحدثت لضمان التكاتف بين قادة الدول الأعضاء وتذويب الخلافات فيما بينهم وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء في الاتحاد .

6- أفرد الاتحاد مواد كاملة من قانونه التأسيسي المواد التاسعة والثالثة عشرة لتوصيف سلطات ومهام مؤتمر الاتحاد ومجلسه التنفيذي وكانت أوسع وأشمل من المفهوم المبتسر للوظائف المحدودة لمؤتمر القمة المذكور ومجلس الوزراء في المواد الثامنة والثالثة عشرة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

7- تم تغيير مسميات ووظائف بعض مؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية على سبيل المثال تم تغيير مسمى مجلس الوزراء في المنظمة ليصبح المجلس التنفيذي في الاتحاد والسبب في التغيير في المسميات

التنظيمية هو مسايره التغير في طبيعة عمل تلك المؤسسات وتمكينه من تنفيذ المهام الموسعة الموكلة لها.

8- تم نقل بعض السلطات التي كانت موكلة لمجلس الوزراء في المنظمة إلى المؤتمر في الاتحاد مثل اعتماد ميزانية الاتحاد ويعتقد الباحث أن الغرض من وراء هذا التغيير هو إدراك القادة لحيوية التمويل في إنجاز أنشطة الاتحاد والاستفادة من الخبرة السابقة غير الإيجابية في اعتبار الموازنة والتمويل كعمليات إجرائية تفوض إلى المستوى السياسي الأدنى.

9- أقر قانون التأسيس للاتحاد قاعدة أن اللجان الفنية المتخصصة تكون مسئولة أمام المجلس التنفيذي وليس أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات كما كان في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ويعتبر ذلك تصحيحاً لأوضاع إدارية غير رشيدة حيث أن الموضوعات الفنية والمتخصصة يجب ألا تعرض أمام قادة الدول بل أمام المجلس التنفيذي الذي يضم خبرات تنفيذية متخصصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية .

10- عزز الاتحاد مفهوم البراجماتية في قانون التأسيس بتجاهل المادة الثالثة والعشرين من ميثاق المنظمة التي تنص على تمول الميزانية

بأنصبة من الدول الأعضاء طبقاً لجدول الأنصبة المعمول به في الأمم المتحدة بشرط ألا يتجاوز نصيب أي دولة عضو عشرين في المائة من الميزانية السنوية العادية للمنظمة ويعتقد الباحث أن البيئة السياسية التي واكبت إنشاء الاتحاد والدور الليبي المحوري في إنشائه حتما الاستفادة من الحماس الكبير من بعض الدول لفكرة الوحدة الكاملة في التعهد بتمويل جل الأنشطة في هذا الإطار في ظل أزمة التمويل الخانقة التي كانت تتعرض لها منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الوقت.

11- أضاف قانون التأسيس للاتحاد الأفريقي لغات الدول التي آلت على نفسها بدفع النصيب الأكبر من موازنة الاتحاد الأفريقي كلغات رسمية بعد أن كانت مقتصرة على الإنجليزية والفرنسية في منظمة الوحدة الأفريقية وتم إضافة اللغة العربية والبرتغالية لتحمل دول عربية مثل ليبيا ومصر تونس والجزائر النصيب الأكبر من موازنة الاتحاد بالإضافة إلى ثروة البترول المكتشفة حديثاً في الدول المتحدثة بالبرتغالية مثل أنجولا .

12- استحدث الاتحاد المادة الثالثة والعشرين التي أفردت آليات ونصوص مفصلة لفرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتخلف عن سداد مساهمتها في ميزانية الاتحاد أو التي لا تلتزم بقرارات وسياسات

الاتحاد وفلسفة ذلك ترجع في المقام الأول إلى أن المراحل المعاصرة والمستقبلية للاتحاد تستوجب وجود نظام فعال يحتوى على آليات وأدوات محددة لتفعيل المبادئ الطموحة وتنفيذ الأهداف المنصوص عليها بالإضافة إلى الرغبة الأكيدة في تفادى أخطاء حقبة منظمة الوحدة الأفريقية .

13- وضع الاتحاد سياسة دفاع مشتركة للقارة ويرجع ذلك إلى تصنيف الاتحاد لاعتبارات الأمن والسلم كأولوية أولى بعد فشل منظمة الوحدة في التعامل مع تلك المشكلة بفاعلية لاعتماد الأخيرة على إدانة وشجب الصراعات وفى حال تدخلها تكون في صورة وساطات غير رسمية.

14- حصر ميثاق منظمة الوحدة الطرق السلمية لفض المنازعات في أربعة طرق وهى المفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم بينما أضاف واستحدث الاتحاد الأفريقي آليات أكثر فعالية في التعامل مع النزاعات والصراعات بالتركيز على إنشاء محكمة العدل بالإضافة إلى ترك أساليب التسوية الأخرى مفتوحة وفق ما تقرره مؤتمرات القمة.

15- أدرك الاتحاد الأفريقي أن الاتحاد القوى ينشأ عن مجموعة من الدول القوية والمتماسكة في بنيانها الداخلى من هذا المنطلق حاول الاتحاد التركيز على موضوعات الديمقراطية وأزمات المشاركة وتوزيع

الموارد والهوية داخل دول الاتحاد لضمان البناء المتماسك للبنة الأولى للاتحاد .

16- انفتاح الاتحاد الأفريقي المنضبط على العالم الخارجي الذي من مظاهره الاستفادة من تجارب المنظمات الإقليمية المناظرة له ولعل أبرز أمثلة هذا الانفتاح زيارة وفد أفريقي إلى الاتحاد الأوروبي عام 2001 للاطلاع على أسلوب عمل مفوضية الاتحاد الأوروبي ليس بهدف الاقتباس الحرفي بل نقل المفاهيم القابلة للتطبيق في البيئة الأفريقية التي تتمشى مع الاتحاد الوليد .

17- إبان عهد منظمة الوحدة الأفريقية لم يزد عدد الدول التي كانت تؤيد الوحدة السياسية عن ست دول أما باقي الدول فقد كان سقف التعاون يقف عند التعاون الوظيفي (اقتصادي اجتماعي وثقافي) وأختلف الوضع عند قيام الاتحاد الأفريقي فقد أيد أكثر من نصف عدد الدول الأعضاء ما يزيد عن ثلاثين دولة إقامة شكل ما من الوحدة السياسية.

يوضح العرض السابق لجوانب التباين بين منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي أن هناك تباين كبير في المسائل الجوهرية والشكلية بين الكيانين يعكس الاختلاف في رسالة كل منهما ورؤيتهما لدورهما في

الساحة الأفريقية وبالتالي انعكس ذلك على أسلوب التعامل مع القضايا الإقليمية .

ومن أولويات الاتحاد تجنب جوانب النقص التي ظهرت في تجربة منظمة الوحدة الأفريقية ومن أبرز تلك الظواهر السلبية ضعف المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي وانفصال القواعد الشعبية عن طبقة متخذي القرار على المستويات الوطنية وعلى المستوى الإقليمي للقارة

<u>جدوى تأسيس الاتحاد الأفريقي</u>

تعد قارة أفريقيا من أكثر مناطق العالم فقرا وبؤسا، ولعب الاستعمار الأوروبي دورا كبيراً في شرذمة شعوبها بتأجيج الصراعات التي لا تكاد تنتهي فيما بينها، لكن رغم كل الصعوبات سعت دول القارة إلى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا وتم الإعلان عنها في 25 مايو 1963 بمشاركة 30 دولة.

وكانت أهداف هذه المنظمة آنذاك تتمثل في تحرير القارة نهائياً من الاحتلال الأوروبي، والقضاء على التخلف الاقتصادي، وتوطيد دعائم التضامن الأفريقي، والارتقاء بالقارة إلى المكانة التي تليق بها كمؤسسة قادرة على التأثير صناع القرارات الدولية إلا أنه مع مرور الوقت فشلت المنظمة في تحقيق ما كانت تربو إليه، إذ اندلعت صراعات إثنية وعرقية

في العديد من البلدان الأفريقية، وعانت معظم الدول الأفريقية من الفقر وهجرة عقولها إلى أوروبا.

وفي 9 يوليو 2002، تأسس الاتحاد الأفريقي خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية على أمل تحقيق ما فشلت فيه المنظمة السابقة، إلا أن ذلك لم ينتج عنه تغيرا كبيرا، فهناك بؤر صراع عديدة مثل الصومال والسودان ومالي ونيجيريا وأفريقيا الوسطى، كما دخلت ليبيا لتكون ساحة صراع جديدة.

وفي عام 1984، انسحبت المملكة المغربية، التي كانت عضوا في منظمة الوحدة الأفريقية عقب اعتراف المنظمة بـالجمهورية الصحراوية في إشارة وصفها المراقبون بأنها لا تفيد المنظمة .

إيقاف العضوية وإعادتها

المغرب انسحب من الساحة الأفريقية من منظمة الوحدة الأفريقية سلف الاتحاد الأفريقي في عام 1984، إثر حصول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية دعم وتأييد عدداً من الأعضاء للحصول على عضوية المنظمة وقامت حليف المغرب، زائير بمقاطعة المنظمة لقبول عضوية الجمهورية الصحراوية من 1984 إلى 1986، وكان ذلك خلال رئاسة موبوتو سيسيسيكو.

غينيا—علقت بعد انقلاب عام 2008.

مدغشقر—علقت بعد الأزمة السياسة في مدغشقر عام 2009.

إريتريا—انسحبت بعد أن دعا الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مجلس الأمن لفرض عقوبات عليها بعد اتهامها بدعم الإسلاميين الصوماليين.

جمهورية أفريقيا الوسطى—علقت بعد اندلاع حرب أفريقيا الوسطى بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجماعة السيليكا.

مصر (يوليو 2013- يونيو 2014): عُلّقت في 5 يوليو 2013 نتيجة احداث 2013 في مصر التي أدت للإطاحة برئيس البلاد حينها محمد مرسي وتمت عودة العضوية لمصر في 2014 .

مقاصد الاتحاد الأفريقي

تُعد مقاصد الاتحاد الأفريقي، بصفة عامة، مختلفة، وأكثر شمولية، من مقاصد منظمة الوحدة الأفريقيةفقد أدت منظمة الوحدة الأفريقية مهمتها، وحان وقت استبدالها بهيكل، يمكنه التعامل مع حاجات القارة السائدة ذلك أن أهداف منظمة الوحدة الأفريقية، حين قيامها، تمثلت في:

1 تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية .

2 تنسيق التعاون وتعزيزه، بين دول القارة، وجهودها في تحقيق حياة أفضل لشعوبها .

3 الدفاع عن سيادة دول القارة، وسلامة أراضيها واستقلالها .

4 القضاء على كافة أشكال الاستعمار في أفريقيا.

5 تشجيع التعاون الدولي .

وقد أولى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اهتماماً ملائماً؛ وتعهدت دولها، فضلاً عن ذلك، بالتنسيق بين توجهات أعضاء المنظمة .

وتتمثل مقاصد الاتحاد الأفريقي، التي اشتمل عليها ميثاق التأسيس، في:

1 تحقيق مزيد من الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية وشعوب القارة .

2 حماية سيادة الدول الأعضاء، وسلامة أراضيها واستقلالها 3 الإسراع بعملية التكامل، السياسي والاجتماعي ـ الاقتصادي، في أفريقيا .

4 تعزيز المواقف الأفريقية المشتركة، حيال قضايا مصالح القارة وشعوبها، والدفاع عنها .

5 تشجيع التعاون الدولي، مع إيلاء ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الاهتمام المناسب .

6 تعزيز السلام والأمن والاستقرار، في القارة .

7 تعزيز المبادئ والمؤسسات الديموقراطية، والمشاركة الشعبية، والحكم الرشيد .

8 حماية حقوق الشعوب والإنسان تعزيزها، وفقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الشعوب والإنسان، وغيره من أجهزة حقوق الإنسان الأخرى.

9 وضع الشروط اللازمة، التي تمكن القارة من أداء الدور المنوط بها، في الاقتصاد العالمي .

10 تعزيز التنمية المستدامة، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ وكذلك التكامل بين الاقتصاديات الأفريقية .

11 تعزيز التعاون، في كافة مجالات النشاط الإنساني؛ لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية .

12 تنسيق سياسات الجماعات الاقتصادية الإقليمية، القائمة والمستقبلية؛ لتحقيق مقاصد الاتحاد، تدريجاً .

13 دفع تنمية القارة، بتشجيع البحث، في كافة المجالات، ولا سيما في مجالي العلوم والتقنية .

14 العمل مع الشركاء الدوليين ذوي العلاقة، للقضاء على الأمراض، التي يمكن مكافحتها، وتعزيز الصحة الجيدة في القارة .

ويُلاحظ أن مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، قد استُبقيت في إعلان سرت، كجزءٍ من الأساس التوجيهي للاتحاد الأفريقي وقد نصت المادة الرابعة من قانون التأسيس للاتحاد الأفريقي على مبادئه، حيث يعمل الاتحاد الأفريقي وفقاً للمبادئ الآتية:

1- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
2- احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال .
3- مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد .
4- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية .
5- تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.
6- منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء .

7- عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى .

8- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لقرار المؤتمر في ظل ظروف خطيرة، متمثلة في جرائم الحرب ـ الإبادة الجماعية ـ الجرائم ضد الإنسانية .

9- التعايش السلمي بين الدول الأعضاء وحقها في العيش في سلام وأمن.

10- حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن .

11- تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد .

12- تعزيز المساواة بين الجنسين .

13- احترام المبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

14- تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة.

15- احترام الحياة البشرية وإدانة ورفض الاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية والهدامة والإفلات من العقوبة .

16- إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

وللتمييز بين مقاصد منظمة الوحدة الأفريقية، ومقاصد الاتحاد الأفريقي، ولتقدير الزخم الجديد، في منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة

الاقتصادية الأفريقية، الذي أدى إلى تبني القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، لا بد من الرجوع إلى الإعلان، الذي صدر، في العاصمة البوركينية، واجادوجو، في 10 يونيه 1998؛ للعمل على إقامة نظم ديموقراطية فاعلة وتعزيزها، بإشراك جميع العاملين في المجتمع المدني وقد عُدَّ هذا تغيراً في اتجاه منظمة الوحدة الأفريقية/ الجماعة الاقتصادية الأفريقية؛ إذ كان التعاون مع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني، مرفوضاً، قبل ذلكوقد تعزز الاعتراف بهذا التغيير، في إعلان سرت، حيث يشير إلى شعوبنا ومنظماتهم الشعبية وقد ركز إعلان واجادوجو، بصفة خاصة، في التعامل مع القضايا، الاقتصادية والتنموية؛ بينما تميزت القمم السابقة بتركيز قوي في القضايا السياسية .

عقب إعلان واجادوجو، أشارت قمة منظمة الوحدة الأفريقية/الجماعة الاقتصادية الأفريقية، التي عُقدت في الجزائر، عام 1999، إلى نقطة تحول حاسمة في تاريخ المنظمةكما تميزت اجتماعاتها بإحساس جديد، بالعجلة والرغبة في إعداد المنظمة للقرن المقبل، وإنشاء إطار جديد للألفية الجديدةوقد ركزت قمة الجزائر في موضوعين، هما:

الأول: الأمن الجماعي، ومشكلة الصراعات في أفريقيا (قدمه الرئيس النيجيري، أوباسانجو) .

الثاني: تحدي العولمة، وإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية (قدمه الرئيس الجنوب أفريقي، تابو مبكي) .

وهكذا، أبدى الزعماء الأفارقة عزماً متجدداً، وإرادة مشجعة، لمواجهة القضايا والمشكلات المهمة، ببسالة، في أسلوب كلي ومتكامل وأصبحت المساندة القوية للمبادرات والمناهج الجماعية؛ لإقامة قيادة أفريقية جديدة، ثاقبة الرؤى، وعملية ـ أكثر وضوحاًوانعكست الروح الجديدة، في إعلان الجزائر، الذي رحب بالعمل الأفريقي المخطط، في القارة الأفريقية ويمكن، في إيجاز، تلخيص الإعلان في الآتي:

أ ـدعا الإعلان الأمم المتحدة إلى تحمل كامل مسؤولياتها؛ لكونها راعِيا للسلم والأمن الدوليينكما دعا الدول الأفريقية إلى تعزيز حقوق الإنسان؛ والحريات الأساسية؛ ووضع قوانين لها وتنفيذها .

ب- أقر الزعماء الأفارقة، في الإعلان، توحيد رغباتهم، وتجميع جهودهم ومواردهم، حتى يتمكنوا من مواجهة تحديات الألفية الجديدة، مثل: العولمة، ونزع الأسلحة النووية، والقضاء على أسلحة الدمار

الشامل الأخرى، والإرهاب، وتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة، والاتجاهات السّائدة في الاقتصاد العالمي .

ج- سعى الزعماء الأفارقة سعياً حثيثاً، إلى إيجاد حلول لحالات الصراع في أفريقيا، التي منها: جمهورية الكونغو الديموقراطية، وأنجولا، وبوروندي، وجزر القمر، وإثيوبيا/إريتريا، وغينيا - بيساو، وسيراليون والصومال كما أكد قادة منظمة الوحدة الأفريقية/الجماعة الاقتصادية الأفريقية، أنهم سيقفون أنفسهم، من جديد، للقضاء على الصراعات المسلحة في أفريقيا، بنهاية عام 2000ولهذا الغرض، أعلن هذا العام، عام سلام، وأمن، وتضامن، في أفريقيا .

د -قبل اقتراح بطرد الزعماء، الذين جاءوا إلى السلطة، من طريق الانقلابات العسكرية، بدءاً من قمة عام 2000، إذا لم يعيدوا بلدانهم إلى الحكم الدستوريوكان هذا القرار علامة على تعهد واضح من منظمة الوحدة الأفريقية/الجماعة الاقتصادية الأفريقية، بعدم التسامح تجاه التغيرات القسرية، وغير الدستورية، في الحكم، في المستقبل

هـ اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية/الجماعة الاقتصادية الأفريقية، موقفاً صارماً من جرائم الإرهاب، وانتشار الأسلحة الخفيفةويمكن ملاحظة

ذلك، في تبنيها معاهدة مكافحة الإرهاب ومنعه؛ وقبول قرارٍ خاص، تبنته جنوب أفريقيا، يحظر انتشار الأسلحة الخفيفة، وتداولها، والتجارة فيها

وأخيراً، اتفقت منظمة الوحدة الأفريقية/الجماعة الاقتصادية الأفريقية، على أن قضية العولمة، تمثل تهديداً خطيراً، لسيادة الشّعوب الأفريقية، ومحافظتها على هوياتها، الحضارية والتاريخية كما أنها تعمل على إضعاف فرص التنمية في أفريقيا ضعفاً شديداًوفي هذا الصدد، أعلنت منظمة الوحدة الأفريقية/الجماعة الاقتصادية الأفريقية، أن تحديات العولمة، يمكن مواجهتها، من خلال التكامل الاقتصادي الأفريقي، وفقاً لنصوص معاهدة أبوجا، التي تقضي بإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية .